عطف البيان
هل له وجود حقيقي ؟
دكتور / عبد العزيز بن أحمد البجادي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وآله وصحبه ، وبعد :

فإن المتداول أن رضي الدين الاستراباذي هو أول من أنكر وجود عطف البيان ، وكان يقول - عن سيبويه - : « إنه لم ينكر عطف البيان »[1] ، وليس الأمر كما ذكر ، بل قد ذكره مرة واحدة ، لكن لم يكن كلامه عنه واضحا ، فإنه ذكر أن المنادى المفرد مرفوع ، في موضع نصب[2] ، وأن الخليل قال : « رفعوا المفرد كما رفعوا « قبل » و « بعد » .. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في « قبل » .. ونصبوا .. نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا .. ويا رجلا صالحا ، حين طال الكلام »[3] .

وإنما أراد الخليل برفع المفرد - فيما يظهر - البناء ؛ فإنه علل لنصب « الطويل » - في قولهم : « يا زيد الطويل » - بأنه صفة لمرفوع[4] ، وامتنع من جعله منعوتا - كما فعل الكسائي والرياشي[5] - لأنه سيحمل على موضعه نحو : « يا زيد الطويل » ، و « يا زيد صاحبنا » ، و « يا زيد بشرا » ، والذي اضطره إلى هذا - مع أنه جوز نصب ذلك على إضمار « أعني » فيما حكاه عنه سيبويه[6] - أنهم قالوا : « يا تميم أجمعون » ، و « يا تميم أجمعين » ، فأما « أجمعون » فعلى قولهم : « يا زيد الطويل » ، وأما « أجمعين » فقال عنه : « ولا ينتصب على « أعني » ؛ من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين »[7] .

وكان القياس النحوي يفرض أن الوصف في قولهم : « يا زيد الطويل » ، لا يصح أن يراعى فيه اللفظ ؛ لأنه لا يبنى وفيه « ال » ، ولا يرفع والمتبوع مبنيٌ ومحله نصب ، وإنما يراعى فيه المحل فينتصب ، والخليل - هنا - جوز رفعه ، فأشكل هذا على سيبويه ،

فقال : « ألست زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحدث ؟ »[8] .

يريد : أن « أمس » مبنيٌ لعلة ليست في « الأحدث » ، فلم يجز في « الأحدث » إلا النصب ، فلم لا يكون « الطويل » مثل « الأحدث » ؟ فبين الخليل أن البناء في « أمس » لعلة في « أمس » ، وأن البناء في « زيد » لأجل « يا » ، فكل مفرد معرفة بعد « يا » يُبنى ، وليس كل زمان فيبنى على الكسر كـ « أمس » ، ومن المعلوم أن المعرب لا يكون ثابتا في حركته للمبنيّ ، وإلا لجاز أن يقال : يا زيدَ عبدَ الله ، ويا زيدُ أخونا ، ولكن الخليل أغفل هذا الجانب ، ولهذا قال سيبويه : « أفرأيت قول العرب كلهم : « أزيدُ أخانا وزيدٌ .. » لأيّ شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في « الطويل » ؟ »[9] .

فعلل الخليل : بأن القياس أن يقال : يا عبدَ الله – بالبناء – ولكن الإضافة تردّ الشيء إلى أصله ، كما قالوا : « لقيته أمس » ، ثم قالوا : « إن أمسك قد مضى » فأعربوه حين أضافوه ، فلما كان « عبد الله » مما تباشره « يا » ، وكان وصفا لما باشرته « يا » ؛ لم يجز فيه إلا النصب ؛ لأن وضعه وصفا لمنادى كوضعه منادى ، وأما « الطويل » فلا تباشره يا ، فلا يكون منادى أصلا ، ولهذا جاز فيه الرفع .

فـ « الطويل » – في قول الخليل وسيبويه – يجوز رفعه مراعاة للفظ ، ونصبه مراعاة للمحل ، وأما قولك : « لقيته أمس الأحدث » ، فلا يجوز في وصفه إلا النصب ، ويمتنع كسره مراعاة للفظ ، كما امتنع في الوصف غير الجر إذا قلت : « مررت بعثمان الطويل »[10] ، فهما – إذن – يقرّان أن العرب يراعون اللفظ تارة ، والموضع تارة ، ويعلل الخليل : بأن « المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن » ، وسيبويه يقرّ كل هذا ، ثم يقول : « وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل « نصرا » عطف البيان ، ونصبه ، كأنه على قوله : « يا زيدَ زيدا » ، وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء »[11] .

وقد ظن كثير من النحويين أن مراده أن البدل على نية تكرار العامل ، أو على نية طرح المبدل منه ، وأن عطف البيان على غير ذلك ، وهذا غير صحيح ؛ فإن المنقول عن الخليل أراد به التفريق بين المضاف وذي اللام ، من جهة أن الإضافة تزد الاسم إلى أصله – على ما مر – وأما ما قاله سيبويه عن الاستئناف فمراده به أنه عطفه على لفظ المنادى ، فبني مثله ، فكأن « يا » قد باشرته ، فعبر بـ « كأن » ، ولم يعبر بالتقدير ، أو الإضمار ، أو إسقاط الأول ، أو تكرير العامل .

وإذا تقرر أن سيبويه لم يشر إلى عطف البيان ؛ فإما أن يكون لدينا جزء كبير من كلام العرب لم يصل إليه الخليل وسيبويه ، وعرفه المتأخرون ، وهذا لا يصح التسليم به إلا لو كان الحديث عن صور من بعض الأبواب ، وأما أن يخفى على سيبويه وشيخه باب تام – وهو « باب عطف البيان » – ، فهذا مما لا يقبله أحد ، وإما أن يكون لهذا الكلام احتمال آخر غير عطف البيان ، يمثله رأي سيبويه ، وحينئذ فيجب إعطاء هذا القول اعتبارا قويا ، يستحق به أن
يناقش مناقشة دقيقة ، وهذا هو الداعي لإنشاء هذا البحث .

د . عبد العزيز بن أحمد البجادي

عطف البيان هل له وجود حقيقي ؟

في المسألة قولان :

القول الأول : أن عطف البيان له وجود حقيقي .

وهو قول البصريين ، والكوفيين [١٢] ، وابن السراج [١٣] ، والفارسي [١٤] ، وابن جني [١٥] ، والجرجاني [١٦] ، والزمخشري [١٧] ، وابن يعيش [١٨] ، وابن الملجق [١٩] ، وابن عصفور [٢٠] ، وابن مالك [٢١] ، وابن هشام [٢٢] ، والأندلسي [٢٣] ، ولهم ثلاثة أدلة :

الدليل الأول : أن - هنا - صورا من الكلام لا يصح أن يباشر العامل فيها المعمول ، فلو جعل هذا المعمول بدلا لكان العامل المتقدم مباشرا له إما بعينه - إن قلنا : إن البدل على نية طرح الأول - وإما بمثله - إن قلنا : إنه على نية تكرار العامل - فمن هذه الصور : يا زيد الحارث ، ويا سعيد كرز ، وأنا الضارب الرجل زيد ، وزيد أفضل الناس الرجال والنساء [٢٤] ، أو النساء والرجال ، ويا أيها الرجل غلام زيد ، وأي الرجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وجاءني كلا أخويك زيد وعمرو [٢٥] .

أي : أن البدل على تقدير : يا الحارث ، ويا كرز ، وأنا الضارب زيد ، وزيد أفضل النساء ، ويا أيها غلام زيد ، وأي زيد وعمرو جاءك ؟ وجاءني كلا زيد وعمرو ، وهذا لا يصح ، لأن « يا » لا تباشر ذا الأداة ، ولا يليها منصوب مرفوع ، ولأنه لا يضاف الوصف ذو اللام إلى المجرد منها ، ولا يصح تفضيل زيد على غير جنسه ، ولا يكون صفة « أي » إلا مرفوعا ذا لام ، ولا يضاف « أي » و « كلا » إلى مثنى مفرق ، فإذا لم يصح الإبدال في هذه الأمثلة وجب تقديرها بما لا ينكرز معه العامل ، وهو عطف البيان .

والجواب : أن تصحيح البيان دون البدل - في هذه الصور - لا بد له من تعليل يفرق بين البابين ، والواقع أن النحويين علللوا لامتناعها في باب « البدل » ، ولم يعللوا لجوازها في باب « البيان » ، فإن « الحارث » - في الصورة الأولى - لا يصح جعله بدلا لأن « يا » لا تدخل على ذي الأداة ، ولكن لا أدري لم قبلوه في باب « البيان » مع أن العطف إما على اللفظ وإما على المحل ، وفي كلتا الحالين لا ينفك العامل من مباشرة « الحارث » ؟

وبيان ذلك : أن لنا أن نسأل ما الناصب لـ« الحارث » ؟ ولا محيد لهم أن يقولوا: ناصبه الفعل « أنادي » المقدر موضع « يا » ، أو « أنادي » آخر، أو فعل قطع ، تقديره « أمدح » أو « أذم » ، فأما التقدير الثالث فيخرج بالمسألة من بابي « البيان » و « البدل » إلى باب « النعت » ، فوجب الإعراض عنه ، وأما في التقديرين الأولين فيكون النصب بالعطف على المحل ، وهذا الأمر لا يفترق فيه البدل عن البيان ، فما يقال في هذا يقال في هذا ، فليس إخراج المسألة من البدل حلا لها ، ولا كافيا في قبول إعرابه حتى نرى تعليلا ، ولا تعليل ههنا .

فإن قيل : ذكر ابن السراج أن « عطف البيان » تقديره تقدير النعت التابع للاسم ، وأن « البدل » تقديره أن يوضع موضع الأول [٣٦] ، وشرحه ابن يعيش : بأمرين :

أحدهما : « أن « عطف البيان » تابع ، كالنعت ، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الرجل ذو الجمة ، فتجعل « ذو الجمة » نعتا للرجل ، ولا يجوز أن يقع موقعه ؟ وكذلك تقول : يا زيد الطويل ، ولا يجوز : يا الطويل » [٣٧] .

الثاني : « أن المقصود بالحديث في « عطف البيان » هو الأول ، والثاني بيان ، كالنعت المستغنى عنه ، والمقصود بالحديث في « البدل » هو الثاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًى ، مترادفان عليه ، والثاني منهما أشهر عند المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني ، وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتي فاطمة - وكانت عائشة [٣٨] - فإن أردت عطف البيان صح النكاح ، لأن الغلط وقع في البيان ، وهو الثاني ، والمقصود لا غلط فيه [٣٩] ، وإن أردت البدل لم يصح النكاح ، لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث ، وهو الثاني » [٤٠] .

يريد : أنه لما قال : « بنتي » كان يقصد « عائشة » ، فلما قال : « فاطمة » ناوبنا الإبدال كان يقصد تكرار العامل ، فكأنه قال : زوجتك فاطمة ، وهذا خلاف الواقع ، فلم ينعقد العقد ؛ لأنه لم يسم الطرف الثاني المقصود ، وأما لو أراد عطف البيان ، فإن

المقصود الأول ، وهو « بنتي » ، وحينئذ فقد تم به العقد ، وكان « فاطمة » بيانا ، فلم يضر الخطأ فيه ، لأنه لم يعرض عن الأول ،
ولم يورد فضلا جديدا .

فالجواب : أن النعت يصح أن يباشره العامل ، فتقول : جاء كريم ، ورأيت كريما ، ومررت بكريم ، وجاء القاضي ، ورأيت القاضي ، ومررت بالقاضي ، ولولا صحة تلك المباشرة لما جاز إتباعه الأول في الإعراب ، فإنكم تقولون : جاء زيد الطويل ، ولا تقولون : يا زيد الطويل ، لأنه لا يصح : يا الطويل ، فلما لم يصح أن يباشر العامل النعت – هنا – منعتم الصورة ، وكذلك الحال في « البيان » ؛ فإنه تابع ، ولكن لما لم يباشره العامل في نحو : يا زيد أخانا ؛ لم يجز أن يتبعه في الإعراب – على مقتضى معنى التبعية – فمن أين لكم التفريق بين التوابع ؟

وأما قولك : زوجتك بنتي فاطمة – وأنت تريد عائشة – فهو قول يتعقد به النكاح ولو أردت البدل ، لأنك لما قلت : زوجتك بنتي – وأنت تريد عائشة – صح العقد ، فلما قلت – بعد ذلك – : فاطمة ، تريد : زوجتك فاطمة ، كان ذلك توكيدا خطأ ، والخطأ في التوكيد لا يبطل أصل الكلام .

ثم يقال – على فرض أن هذا التفريق صحيح – : هل ورد عن العرب أن لهذا الكلام اعتبارين حتى نجتهد في تمييزهما ؟ فإن للمخالف أن يقول : لا أسلم هذا التفصيل ؛ فإني لا أعرف إلا البدل ، ولا دليل على أن العربي يريد بمثل هذا القول ما سميتموه عطف بيان ، بل الأصل أن يحمل على ما اتفقنا على وجوده .

فإن قالوا : إنما جعلنا عطف البيان كالنعت في أنه محمول على المتبوع ، لا من جهة أن العامل يباشره ، وإنما من جهة المعنى فقط ، وأما أن العامل لا يباشر عطف البيان ، فهذا فرق غير مؤثر ، وقد قرر ابن هشام أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، كما في قولهم : « كل شاة وسخلتها بدرهم » ، و « رب رجل وأخيه » ، ولا يجوز : كل سخلتها ، ولا رب أخيه [31] ، وأنهم جوزوا في : « إنك أنت زيد » ، كون « أنت » توكيدا ، وكونه بدلا ، مع أنه لا يجوز : إن أنت [32] ، فكذلك عطف البيان يصح إتباعه لما لا يصح إخلاله محله .

فالجواب : أنا لا نعقل من معاني الحمل على الأول إلا الوصفية ، أو التوكيد ، أو البدلية ، وما لم يكن كذلك لم يصح حمله على الأول إلا بحرف ، كما في العطف بالحرف ، وأما البيانية فهي بمعنى الوصفية ، لكن لما كان بعض البيانيّ جامدا ، لم يصح الوصف به ، فسميتموه بيانا ، حتى تفصلوا عن الوصف بالجامد [٣٣] ، فاحتجتم إلى إثبات ما هو بيان وليس وصفا ، وهذا محال ، إذ لا يراد بالوصف إلا البيان ، وقد صرحتم بأن الوصف مكمل متبوعه ، وليس البيان إلا إضافة وصف للمتبوع ، وقد صرحتم بأن الغرض من البيان التوضيح أو التخصيص ، وهذا هو عين الوصف .

ومما يؤكد ذلك : أن العامل في التوابع عند الجمهور هو العامل الأول ، إلا البدل ففيه خلاف [٣٤] ، فأما النعت فلأنه وصف للمتبوع ، ويحل محله عند حذفه ، لكن لا بد من إرادة متبوعه ، لأن الوصف لا بد له من موصوف ، وأما التوكيد ، فلأنه هو هو ، فالنعت والتوكيد يفهم معناهما من المتبوع ، وأما البدل فاختلفوا فيه ؛ لأنه ليس نعتا ولا توكيدا ، ولا يفهم معناه من المتبوع ، فكان في حكم المستقل لفظا ، فساغ أن يقوم مقام المتبوع ، وأما البيان فليس كالتوكيد ؛ لأنه أزيد من متبوعه ، فإنه يوضحه أو يخصصه ، ولكنه كالنعت من جهة إضافته معنى آخر ، ومخالف له من جهتين : من جهة أنه لا تعلق له بمتبوعه ، ومن جهة أنه جامد ، فلما لم يكن كالتوكيد ، ولا كالنعت ، ولا متسوقا ، لم يكن لحمله على العامل الأول وجه ، فأشبه البدل في انفصاله عن العامل الأول [٣٥] ، وهذا سبب جواز البيان والبدل في كثير من صور الكلام ، فإن المعربين يختلفون هل هذا الاسم بيان أو بدل ، وقد ذكروا في ذلك أمثلة وشواهد كثيرة [٣٦] .

الدليل الثاني : أنه لو كان بدلا لكان هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، لكن ما أجريناه تحت باب « البيان » بخلاف ذلك ، لأنه بيان ، والبيان فرع المبين ، فيكون المقصود بالنسبة الأول [٣٧] .

قال الزمخشري - عن عطف البيان - : « إن الأول - هنا - هو ما يعتمده الحديث ، ويرد الثاني من أجل أن يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك ؛ إذ هو - كما ذكرت - المعتمد بالحديث ، والأول كالبساط لذكره » [٣٨] .

وقال ابن هشام في « التذكرة » « : متبوعه هو المقصود بالنسبة ، وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع ، لا المتبوع ، وإنما ذكر الأول كالتوطئة [39] » [40] .

وقال الصبان : « إن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بيانا له ؛ فهو عطف بيان [41] ، وإن قصدت بالحكم الثاني ، وجعلت الأول كالتوطئة ؛ فهو بدل » [42] .

والجواب : أن المقصود بالنسبة في باب « البدل » الأول والثاني على السواء ، وإلا لم يكن - في ذكر الأول ولا في نسبة الكلام إليه - فائدة ، إلا بدل الغلط ؛ فإن المقصود فيه الثاني دون الأول [43] ، وحديثنا عن بدل الكل فقط ، فهذا الفرق المتوهم بين البدل والبيان لا أصل له .

قال الرضي : « لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال ، إلا الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يتذكر ، كما يتذكر في الأبدال الثلاثة ، صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه - تعالى - وكلام نبيه ^ ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها ؛ دعوى خلاف الظاهر » [44] .

وبهذا يتبين أنه لا معنى لما اعترض به ابن العاجب عليهم من أنه يرد على هذا بدل الغلط ؛ لأن ما قبله لم يذكر للتوطئة ، وأن هذا غير مندفع بأن الغلط غير مقصود ، لأن النحويين جعلوا الغلط ضربا رابعا لأضرب البدل [45] .

الدليل الثالث : أن عطف البيان تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفت الشيء على نفسه [46] .

والمراد : أن الغرض منه زيادة الإيضاح ، والبدل قد يكون للإيضاح ، وقد يكون لغير ذلك .

والجواب : من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنهم جعلوا من البيان قول الله تعالى : (من ماء صديد) [47] ، وليس الصديد مرادفا للماء [48] .

الوجه الثاني : أن الإتباع بالمرادف توكيد لفظي ، إلا أن يقال : الإتباع بالمرادف مع نية التوضيح أو التخصيص [49] ، وأمر النية فيما نقل عن العرب مما لا يمكن الاستدلال له .

الوجه الثالث : أن اشتراك البيان وبدل الكل في غرض الإيضاح يبعث سؤالا ملحا : ما الداعي إلى ابتداع « البيان » ولا فرق بينه وبين البدل ؟

فإن قالوا : يفترقان من جهة أن البيان ليس بحاجة إلى تكرار العامل ، فصح أن يحمل عليه كل ما تنازعاه مما لا يباشره العامل .

فالجواب : أن فحوى هذا الدليل الثالث - إذن - هي فحوى الدليل الأول ، فلا حاجة بكم إليه ، وقد مر الجواب عنه .

القول الثاني : أن عطف البيان لا وجود له ، بل كل ما جعلوه بيانا من الشواهد فهو بدل كل في حقيقة الأمر .

وهو قول الرضي ، وعزاه إلى سيبويه ، قال : « وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : « أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى [50] : (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله) [51] ... [52] ، ومن البدل - أيضا - قولك [53] : مررت بقوم : عبد الله وزيد وخالد ، والرفع

جيد ، أي : هم عبد الله وزيد وخالد [54] ، قال [55] :

يا ميّ إن تفقدي قوما ولدتهم ... أو تخلسيهم فإن الدهر خلاس

عمرو وعبد مناف والذي عهدت ... ببطن عرعر أبي الضيم عباس [56]

[57] .

ووجه الاستشهاد بقول سيبويه : أنه لو كان يرى لعطف البيان وجودا لجعله أحد الوجهين في الآية ، وأحد وجهي النصب في الشعر .

ولهم – في هذا القول – ثلاثة أدلة :

الدليل الأول : أنه لم يظهر بينه وبين بدل الكل فرق ، فوجب أن يكون إياه [58] .

واعترض : بأن الفرق ثابت بما مر بيانه من أن البدل على نية تكرار العامل ، أو طرح الأول ، وأنه هو المقصود بالنسبة ، ولا كذلك البيان ، ومن ثبوت صور تصلح للبيان ، ولا تصلح للبدل ، ومن أن البدل يكون للإيضاح ، ولغير الإيضاح ، وأما البيان فلا يكون إلا للإيضاح ؛ لأنه مرادف للأول [59] .

والجواب : ما مر تفصيله من أن هذا التفريق في الأصل ، وفي قصد التسبة ، وفي قبول الصور لم يقم على دليل نقلي ، ولا على تعليل عقلي ، فلم يجب قبوله ، وأن قصر البيان على المرادف يرده تمثيلهم بقول الله تعالى : (من ماء صديد) [60] ، إذ ليس الصديد مرادفا للماء على ما يأتي إن شاء الله [61] .

الدليل الثاني : أن الحمل على الأول لا يكون إلا لأجل وصفية ، أو توكيد ، أو بدلية ، وما لم يكن كذلك لم يصح حمله على الأول إلا بحرف ، كما في العطف بالحرف ، وقد مر تفصيل ذلك [62] ، فلا معنى لشيء – اسمه بيان – خارج عن تلك الأمور ؛ فإن ما جعله النحويون بيانا إنما هو بمعنى الوصفية ، لأن الوصف يبين متبوعه ، لكن لما كان بعض البيانيّ جامدا ، لا يصح الوصف به ؛ وجب أن يكون بدلا ، وليس المبدل منه مراد السقوط حتى يقال بالانفصال بين التابع والمتبوع ، بل « لا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر .. ثم نقول في بدل الكل : إن الفائدة في ذكرهما معا » [63] .

وبيان ذلك : أن ما مثلوا به لعطف البيان وما مثلوا به للبدل لا يفترقان بالنظر إلى العامل ، فكلاهما تابع لمعمول ، والتبعية إما على اللفظ وإما على المحل ، وقد اتفقنا على أن ما سموه عطف بيان – مما لم يصنعوا فيه البدلية – لم يراع فيه لفظ المتبوع ، فلم يبق إلا أن يراعى فيه محل المتبوع ، والبدل والبيان في ذلك سواء ، إلا إذا قلنا : إن الأول في

نية الطرح ، وهذا – عند التحقيق – لا معنى له إلا في بدل الغلط ؛ فإنا لا نختلف في أن المبدل منه ليس منويَّ الطرح لفظا ، ويجب ألا نختلف أنه ليس منويَّ الطرح معنى ، فأما في اللفظ فلأن الضمير يعود عليه في نحو : قرأت الكتاب نصفه ، وأعجبني زيد علمه ، وفي نحو [٦٤] قول الأخطل :

إن السيوف غدوها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب [٦٥]

وأما في المعنى فإنك إذا قلت : يا زيد الحارث ، فإنما ذكرت زيدا قصدا ، ولو أعدت الكلام لأعدت ذكره ، لأنك تريد أن يعلم زيد أنك تخاطبه ، وإذا قلت : أنا الضارب الرجل زيد ، وزيد أفضل الناس الرجال والنساء ، ويا أيها الرجل غلام زيد ، وأي الرجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وجاءني كلا أخويك زيد وعمرو ، فإنما ذكرت المبدل منه في ذلك كله قصدا ، وأنت لا تريد إسقاطه ، فكيف يكون ما تتقصد ذكره ، وتستصحب بقاءه منويَّ الطرح [٦٦] ؟ !

وإذا تبين أن المبدل منه لا ينوى طرحه ؛ وجب ألا يفترق البيان عن البدل في شيء ، إلا أن يقال إن للبدل عاملا منويا – وهو ما يعبرون عنه بنية تكرار العامل – وهذا – لو سلم – لا يغني عن قائله شيئا ؛ لأن العامل غير الظاهر يتسامح فيه ما لا يتسامح في المتلفظ به ، وقد مر أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل [٦٧] ، وليس ذلك لشيء إلا لأن التجاور اللفظي معدوم حينئذ ، وهكذا يجب أن يكون الحال مع العامل المنوي .

الدليل الثالث : أن القول بتكرار العامل دعوى ، لا دليل عليها تعليل ، ومنقول ، وقياس ، فالتعليل أن البدل مستقل مقصود بالحكم [٦٨] ، فلا بد أن يكون له عامل مستقل ، والمنقول مما فيه تكرار ظاهر قول الله تعالى : (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا) [٦٩] ، وأن التكرار هنا يستلزم انفصال البدل عن عامل المبدل منه ، وإلا للزم توارد عاملين على اسم واحد [٧٠] ، والقياس ذكره الأعلم في « شرح الجمل » ، وهو أن نحو : « يا أخانا زيد » ، لو كان على نية النداء لقال : يا أخانا زيدا [٧١] ، ولعله أخذ هذا من قول ابن السراج : « وتقول في النداء – إذا أردت عطف البيان – : يا أخانا زيدا ، تنصب وتنون ؛ لأنه غير منادى ، فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد » [٧٢] ، وكل هذه الحجج الثلاث مردودة

، فأما الثالثة فيأتي إبطالها – إن شاء الله – في الجواب عن قول الكندي ، وأما الأولى فالجواب عنها من وجهين :

أحدهما : أنه لا يسلم استقلال البدل بالحكم والقصد ؛ بل الأول والثاني مقصودان على السواء على ما مر [٧٣] .

الوجه الثاني : أن من قواعدهم المتفق عليها أنه لا يحذف الجار والجازم ويبقى أثرهما ، فلو قيل باستقلال البدل بالحكم وبعامل مستقل للزم أن يكون المجرور والمجزوم المبدلان من مثلهما مقتضي العامل ، وهذا مردود بالاتفاق المحكي آنفا ، فما أدى إليه مثله [٧٤] .

وأما الحجة الثانية – وهي ورود التكرار في المسموع – فأجيب عنها من وجهين :

أحدهما : أن الجار والمجرور « لبيوتهم » بدل من الجار والمجرور « لمن يكفر » ، وكلاهما معمول لعامل واحد غير مكرر ، وهو : « لجعلنا » [٧٥] ، وكذا الحال في كل مسموع على مثاله ، نحو : (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) [٧٦] .

وفيه نظر ؛ فإن « لجعلنا » عامل في الجار والمجرور معا ، وحديثنا عن المجرور فحسب .

الوجه الثاني : أنه – لو سلم ذلك فيما ورد فيه تكرار العامل ظاهرا – لا يسلم فيما لم يتكرر فيه ظاهرا ، فإن هذا مما لا يعرفه المخاطب [٧٧] .

ولهذا كان سيبويه والمبرد يقرران أن البدل معمول لعامل الأول ، وأن المعمول الأول في حكم الطرح ، وليس منوي الطرح [٧٨] ، وفرق بين الأمرين ؛ فإنهما – وإن اتفقا في توجيه العامل ، وفي أن التابع والمتبوع سواء في القصد والحكم – مختلفان في أن الثاني على أن البدل في قوة تكرار العامل معه ، وإن لم يكرر في حقيقة الأمر ، حتى لو ظهر معه العامل لم يكن مستنكرا ، كما في الآيتين المتقدمتين ، وبه أخذ ابن مالك [٧٩] ، وأما الأول فعلى تقدير عدم العامل الثاني ولو في القوة ، ما لم يكن حرف جر ، فإنه قد يكرر ، كما في الآيتين [٨٠] .

وهذا ألزم بالقياس من الأول ؛ إذ لا يمكن أن يكون البدل معمولا للعامل الأول في حين يكون في حكم المعمول لعامل مقدر ، فليس البدل إذن مستقلا بعامل ، ولا في حكم المستقل بعامل ، فالقول بتكرار العامل مردود مطلقا ، سواء كان تكرارا حقيقيا ، أو تكرارا بالقوة ، وإذا لم يكن العامل مكررا مع البدل ؛ لم يكن ثمة حاجة إلى اختراع شيء آخر - كعطف البيان - يتخرج عليه ما لم يقبله البدل ، لأن البدل سيقبل كل تلك الصور التي استثنوها بناء على القول بتكرار العامل أو طرح الأول .

بقاء مسائل :

إحداها : قال الكندي : « ينبغي أن يعلم أن كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيبويه عارضا في مواضع ، وأكثر ما يجيء تابعا للأسماء المبهمة ، كقوله : يا هذا زيد ، ألا ترى أنه يتوهم زيد ؟ فدل على أنه ليس ببدل ، وعلى هذا تقول : يا أيها الرجل زيد ، فـ « زيد » لا يكون بدلا من « الرجل » ، لأن « أيّ » [٨١] لا توصف بما لا لام فيه ، وإنما يكون بدلا من « أيّ » ، فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون ،

وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل » [٨٢] .

والجواب : أن هذا التقرير لا يمكن تكييفه نحويا إذا نظرنا إلى ما مر بيانه من أن العامل فيه إما الأول وإما غيره ، فإن كان الأول ؛ قيل : كيف رفع زيدا ، وفعل النداء يقتضي منصوبا ؟ فإن قال : يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الأوائل ؛ قيل : فما الفارق إذن بينه وبين البدل ؟ وما الموجب لإبداع ما سميته بيانا إذا سلمت بهذه القاعدة ؟ وإن كان العامل غيره ؛ قيل : قدره ، فإنه لا يستطيع تقديره ، إلا أن يقول : المنادى زيد ، وحينئذ يكون « زيد » خبرا لمبتدأ محذوف ، وليس عطف بيان .

المسألة الثانية : أن القائلين بوجود عطف البيان فرقوا بينه وبين البدل من عشرة أوجه :

أحدها : أن عطف البيان في تقدير جملة ، والبدل في تقدير جملتين إذا كان على نية طرح الأول ، قال ابن يعيش : « إن عطف البيان - في التقدير - من جملة واحدة ؛ بدليل قولهم : يا أخانا زيدا ، والبدل - في التقدير - من جملة أخرى على الصحيح ؛ بدليل قولهم : يا

أخانا زيد »[٨٣] ، وقال السيوطيُ : « قال ابن هشام في « التذكرة » : البيان من جملة الأول ، والبدل من جملة أخرى »[٨٤] .. وقال الأندلسيُ في « شرح المفصل » : الثالث أن البدل يقدر معه العامل ، ولا كذلك في عطف البيان »[٨٥] ، قال ابن هشام : « ولهذا امتنع – أيضا – البدل وتعين البيان في نحو قولك : هند قام عمرو أخوها ، ونحو : مررت برجل قام عمرو أخوه ، ونحو : زيد ضربت عمرا أخاه »[٨٦] .

والجواب : أن الأصح في البدل أنه في تقدير جملة ـ على ما مر الاستدلال له ـ وأنه هو عين ما سموه عطف بيان .

الفرق الثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف ، بخلاف البدل ، فإنه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس[٨٧] .

والجواب : أن هذا مبنيٌ على فرض وجود شيء اسمه عطف البيان ، وأما إذا لم نقر بوجوده فإن كل ما طابق فيه متبوعه تعريفا وتنكيرا ـ مما جعلتموه عطف بيان ـ نجعله بدلا ، فإن عدم اشتراط التطابق في البدل لا يمنع من وجود التطابق إجماعا .

الفرق الثالث : أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر[٨٨] ، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ...[٨٩] ، أي : أن عطف البيان كالوصف في ذلك ، بخلاف البدل[٩٠] .

والجواب : أن هذا الحكم لم يضطر بتعليل نحوي ، وكل ما في الأمر أن صور البدل فرقت على البابين ، بلا دليل ، ثم إن هذا التفريق لا يخل بما تقرر من جعل البابين بابا واحدا ، لأن النقص في البدل عن عطف البيان يزيد من قوة التفريق بين البابين ، وأما النقص في عطف البيان فلا يغنيه فتيلا .

الفرق الرابع : أن البدل قد يكون غير الأول[٩١] في بدل البعض والغلط والاشتمال[٩٢] ، كقولك : سلب زيد ثوبه[٩٣] ، بخلاف عطف البيان[٩٤] .

أي : أن من قال أكلت خبزا لحما ، فإن « لحما » بدل غلط من « خبزا » ، وهما شيئان مختلفان ، وكذا إذا قلت : أعجبني زيد علمه ، أو أكرمت قومك أكبرهم ، فإن العلم غير زيد ، وأكبر القوم ليسوا كل القوم ، ومثل هذا جاز في البدل ، ولم يجز في عطف البيان ، ووهم السيوطيُ فعزا إلى ابن السراج عكس ذلك فقال : « وعبارة ابن

السراج : الفرق بين عطف البيان وبين البدل : أن عطف البيان تقديره تقدير[95] النعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ... قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل : أن الثاني في العطف غير الأول ، والنعت والبدل هما الأول »[96] .

والجواب : أن هذا مما يضعف الثقة بوجود ما يسمى بعطف البيان ؛ فإنهم لما أوجدوا عطف البيان ، وعرضوا عليه صور البدل ؛ رأوا أنه يقبل بعضها دون بعض ، فاختلفوا فيما سموه بدلا ، وما سموه عطف بيان ، بالنظر إلى ما يباشره العامل وما لا يباشره .

ولو أن أحدا فصل في حال زيد وعمرو ، فقال : « إن لعمرو جارا بخيلا ، وأما زيد فكريم » ؛ لكان ذلك لحنا من القول وهجنة ، ولم يكن به فرقان ولا نصفة ، ولا يبعد هذا من قولهم : « إن عطف البيان يشبه بدل الكل »[97] ، مع قولهم : « إن البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان »[98] ، فإنهم لما خصوا شبهه ببدل

الكل ؛ لم يكن لذكر فرق الأبدال الأخرى أي داع ، إلا تكثير أوجه الخلاف !

الفرق الخامس : أن عطف البيان لا يكون جملة[99] ، وأما البدل فيكون جملة ، كما في قول الله تعالى : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)[100] .[101]

والجواب : من وجهين :

أحدهما : إذا كان البيان من جملة الأول ، ولا يقدر معه عامل آخر ؛ فهل عامله هو عامل الأول أو غيره ؟ فإن كان إياه فيقال كيف تقولون : يا زيد الحارث ؟ وإن كان غيره فما هو ؟ ولن يستطيع أحد أن يأتي بعامل إلا ويرد عليه ما كان يخشاه في حال الإبدال .

الثاني : أن من لا يسلم تكرار العامل لا يسلم هذا الفرق ، وأما من يسلمه فله أن يقول : إن هذا التفريق مبني على تحكم ، فإن قول الله تعالى : (من ماء صديد)[102] جاز فيه لديكم البدلية والبيان - على ما قرره ابن مالك[103] - فإذا جعلتموه بدلا قدرتم له عاملا ، وإذا جعلتموه بيانا لم تقدروه ،

والكلام واحد ، ولا دليل على التفريق ، وهذا عين التحكم .

الفرق السادس : أنه لا يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل ، نحو : (اتبعوا المرسلين ، اتبعوا من لا يسألكم أجرا) [104] ... [105] ، أي : أن البدل قد يكون جملة مبدلة من جملة ، كما في الآية ، لأنهم قرروا أن عطف البيان لا يكون جملة ، فلما لازم الإفراد علم أنه لا يتبع جملة ، لأنه لا بد من التجانس .

والجواب : أن هذا مبني على الفرق الخامس ، وقد مر إبطاله ، فلزم بطلان ما بني عليه .

الفرق السابع : أن عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل ، نحو : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب) [106] [107] .

والفرق بين هذه الآية والآية المتقدمة : (اتبعوا المرسلين ، اتبعوا من لا يسألكم أجرا) [108] أن الفعل « يضاعف » مجزوم ، فدل ذلك على أن الإتباع – هنا - إنما هو للفعل خاصة ، لا للجملة .

والجواب : أنا لو سلمنا بوجود عطف البيان ؛ لم نسلم أن الفعل – هنا - متصور على البدلية ، بل القول بالبيانية لا تعارضه الصنعة ، لا سيما أن في « يضاعف » إيضاحا للأثام .

الفرق الثامن : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل ، بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان ، كقراءة يعقوب : (وذرى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) بنصب « كل » الثانية [109] ... قال ابن هشام : « وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك ، وابنه ، وحجتهم : أن الشيء لا يبين بنفسه » [110] .

فهم يرون أن عطف البيان لو كان بلفظ المتبوع لما كان بيانا ، لأن الشيء لا يبين بنفسه ، وأما البدل فليس فيه بيان ، ولهذا سمي بدلا ولم يسم بيانا .

قال ابن هشام : « وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع

سيبويه : مررت بي المسكين وبك المسكين ، دون : به المسكين »[111] .

أي : أن مفهوم أن يكون في البدل بيان غير مسلم ؛ فإن سيبويه منع كون « المسكين » بدلا من ضمير الحاضر الياء والكاف ؛ لكون ضمير الحاضر أعرف من ذي اللام ، وأما ضمير الغيبة ففيه نوع من الإبهام بسبب إطلاقه على متعدد ، فصح أن يكون المعرف بلام العهد بدلا منه ؛ لأنه أعرف منه[112] ، فلولا أن في البدل بيانا لما جوز سيبويه : مررت به المسكين ، دون غيره .

قال : « والثاني : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول ـ كما قدمنا ـ اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة »[113] .

أي : أن التابع إذا كان فيه زيادة معنى على الأول صح أن يكون عطف بيان ، لأن الأصل فيه أن يكون موضحا لمتبوعه .

قال : « والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجزءا ، إذا قلته وبحضرتك اثنان ، اسم كل واحد منهما زيد ، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته ؛ تكرر خطابك لأحدهما ، وإقبالك عليه ، فظهر المراد »[114] .

أي : أن ابن الطراوة ، وابن مالك ، وولده ، أوجبوا ـ في تفريقهم هذا ـ أن البيان لا بد أن يكون فيه زيادة على المتبوع ، والدليل على خلاف قولهم ؛ فإنك تقول : يا زيد زيد ، فتجعل الثاني بيانا للأول ، وهو لم يزد عليه في شيء .

وفيه نظر ؛ فإن الإقبال عليه زيادة معنوية[115] ، وهي قرينة تعين أحدهما دون الآخر ، والأول لم يتعين به أحدهما ، فلا ريب أن التابع زائد على المتبوع ، فلا حجة في هذا لابن هشام .

الفرق التاسع : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل ، وتعين البيان في نحو : يا زيد الحارث ، ويا سعيد كرز ـ بالرفع ـ أو كرزا ، بالنصب ، بخلاف : يا سعيد كرز ـ بالضم ـ فإنه بالعكس ، وفي نحو : أنا الضارب الرجل زيد ، وفي نحو : زيد أفضل الناس الرجال والنساء[116] ، أو النساء والرجال ، وفي نحو : يا أيها الرجل غلام زيد ، وفي نحو : أي الرجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وفي نحو : جاءني كلا أخويك زيد وعمرو[117] .

وفحوى ذلك : أن البدل على نية طرح الأول ، أو على نية تكرار العامل ، وأن

عطف البيان لا يراد به أحد التأويلين ، وقد مر الجواب عن هذا عند الجواب عن دليلهم الأول [118] .

الفرق العاشر : أن عطف البيان يكون على اللفظ ، وعلى الموضع ، وعلى التوهم ، والبدل يكون على اللفظ ، وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهم ؛ لأن العطف على التوهم لأنه موجود ، وعامله مفقود [119] .

أي : أن البدل على نية تكرار العامل ، فلا مدخل للتوهم والعامل معدد ، فإن المتكلم يضمر عاملا من جنس المذكور ، وأما عطف البيان فلا إضمار لعامل خاص به ، بل ينتظر فيه إلى العامل المتقدم ، وهذا البعد بينه وبين عامله سبب في التوهم .

والجواب : أنه لو سلم أصلهم - وهو التفريق بين البدل والبيان - لم يسلم لهم التفريق بينهما في أمر التوهم ، فإنه أوهى من أصل قولهم ؛ لأن من توهم أثر العامل ، فأخطأ لبعد العامل ، فلا بد أن يكون نسي لفظ العامل ، وإلا لما ساغ له أن ينوي غيره ، ومن نسي لفظ العامل فكيف يضمر عينه عند عطف البيان ؟

لا يقال : إن قوما حملوا قول الله تعالى (فأصدق وأكن) [120] على التوهم ، والتوهم لا يصح في جانب الله [121] ؛ فإنا لو سلمنا أن الآية محمولة على التوهم فإن المراد أن في الآية محاكاة لما يجري في كلام العرب من التوهم .

المسألة الثالثة : أن ابن مالك قال : « كل عطف بيان قد يجوز جعله بدلا ، إلا إذا قرن بـ « ال » بعد منادى ، نحو : يا أخانا الحارث ، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بـ « ال » ، وهو غير صالح لإضافتها إليه ، كقوله :

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا [122]

فلا يجوز جعل « الحارث » ولا « بشر » بدلا ؛ لأن البدل في تقدير مستقل ، فيلزم من جعله بدلا تقدير مباشرة « الحارث » لحرف النداء ، وتقدير مباشرة « بشر » « التارك » ، وذلك ممتنع ، والمفضي إلى الممتنع ممتنع ، فتعين جعلهما عطفي بيان ... وإذا أفرد عطف البيان ، وتبع منادى نصب بعد المنصوب ، نحو : « يا أخانا زيدا » ، ونصب أو رفع بعد المضموم ، نحو : « يا غلام بشرا » و « بشر » ، كما يفعل بالنعت ،

لأنهما بجريان مجرى واحدا ، ولو قصد الإبدال تعين ضم « زيد » و « بشر » ، فإنهما - عند قصد الإبدال - في حكم ما باشر حرف النداء »[123] .

فابن مالك جعل ما تمتنع بدليته - من صور عطف البيان - مقصورا على أربع صور :

يا أخانا زيدا ، ويا أخانا الحارث ، وأنا ابن التارك البكري بشر ، ويا غلام بشرا .

فأما « يا أخانا زيدا » فقد سبقه إليها سيبويه[124] ، وابن خروف[125] ، وابن يعيش[126] ، وأما « أنا ابن التارك البكري بشر » فقد سبقه إليها الزمخشري[127] ، وابن عصفور[128] ، وأما « يا غلام بشرا » ، فقد سبقه إليها ابن السراج ، بلفظ : « يا رجل زيدا أقبل »[129] .

وكان ينبغي لابن مالك أن يذكر نحو : « يا زيد زيدا » ، وقد ذكرها سيبويه ، وابن السراج ، وحملا عليها رواية :

* يا نصر نصرا نصرا[130] *

وأن يذكر نحو : « يا زيد زيد » ، وقد ذكرها ابن السراج[131] ، وابن عصفور[132] ، وحمل عليها ابن السراج رواية :

* يا نصر نصر نصرا[133] *

فهذه ست صور ، وزاد أبو حيان ، وابن هشام ، ست صور :

إحداها : يا أيها الرجل غلام زيد[134] .

الثانية : أي الرجلين زيد وعمرو جاءك[135] ؟

الثالثة : جاءني كلا أخويك زيد وعمرو[136] .

الرابعة : نحو[137] :

* أيا أخويينا عبد شمس ونوفلا[138] *

الخامسة : هند ضربت الرجل أخاها[139] ، وعبر عنها ابن هشام بقوله : هند قام زيد أخوها[140] ، وكذا الدماميني ، والأشموني ، لكن الأول قال : هند قام عمرو أخوها ، وفرع عليها نحو : زيدا ضربت عمرا أخاه[141] ، والثاني قال : هند ضربت زيدا أخاها ، وفرع عليها نحو : زيد جاء الرجل أخوه[142] .

السادسة : يا رجل الحارث ، وعبر عنها ابن هشام بقوله : يا زيد الحارث [١٤٣] .

ثم زاد أبو حيان صورتين ، وهما : زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، ويا زيد هذا [١٤٤] ، قال الصبان : « إذ يلزم على البدلية .. إدخال « يا » على .. اسم الإشارة بدون وصف » [١٤٥] .

وزاد الدماميني في موضع آخر صورتين ، وهما : فتتت هند حسن لها ، وأكلت الأرضة جزء منها [١٤٦] .

فصارت الصور المستثناة ست عشرة صورة .

الخاتمة

لعلي أجمل ما نثرته في هذا البحث في إحدى عشرة إشارة :

١ ـ أن سيبويه لم ينكر عطف البيان – في « كتابه » ـ إلا مرة واحدة ، ولم يكن كلامه عنه واضحا ، بل إن التأمل في كلامه ليبين أنه أراد به العطف على المحل .

٢ – أن جمهور النحويين قرروا وجود عطف البيان ، وأشهر من أنكره رضي الدين الاستراباذي .

٣ ـ أن الجمهور تمسكوا بثلاثة أدلة ، ويعرضها على المعقول والمنقول تبينت هشاشتها ، وعدم متانتها ؛ فإن تصحيح البيان دون البدل ـ في تلك الصور التي ذكروها – لم يقم على دليل ، ولا تعليل يفرق بين البابين .

٤ – أنهم علّلوا لامتناع تلك الصور في باب « البدل » ، ولم يعللوا لجوازها في باب « البيان » ، وليس إخراج المسألة من البدل حلا لها ، ولا كافيا في قبول إعرابها بيانا .

٥ ـ أن العطف إما على اللفظ وإما على المحل ، والجمهور لم يقولوا بأحد هذين ـ فيما أعربوه بيانا ـ فعجزوا عن التعبير عما رأوه عطف بيان .

٦ – أن مما عوّل عليه الجمهور أن « البدل » هو المقصود بالنسبة ، دون متبوعه ، وأن الأول كالمساطة لذكره ، وأن « عطف البيان » بخلاف ذلك ؛ لأنه بيان ، والبيان فرع المبين ، فيكون المقصود بالنسبة الأول ، وهذا خلاف ما يقررون هم به ، فإن الدليل على أن المقصود بالنسبة في باب « البدل » الأول والثاني على السواء : أن الأول لا غنى عنه ، وإلا لم يكن في ذكره ، ولا في نسبة الكلام إليه ، فائدة .

٧ ـ أن الجمهور دعموا قولهم بتقرير أن الإبدال يقوم على تكرار العامل أو نية طرح الأول ، وقد تبين أن هذا دعوى لا دليل يسندها ، ولا تعليل يعززها ، فلا النقل ولا القياس ينتصر لهذه الدعوى .

٨ ـ أن بعض الجمهور استند إلى أن عطف البيان تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فهو كعطف الشيء على نفسه لغرض زيادة الإيضاح ، وأن البدل قد يكون

للإيضاح ، وقد يكون لغير ذلك ، فاصطلحوا ببعض من فريقهم ؛ فإنهم جعلوا من البيان قول الله تعالى : (من ماء صديد) ، مع أن الصديد ليس مرادفا للماء ، واصطلحوا بكل فريقهم من جهة أخرى ، فإنهم يقررون أن الإتباع بالمرادف إنما هو توكيد لفظي .

٩ ـ أن القائلين بوجود عطف البيان ـ بناء على تلك الحجج ـ فرقوا بينه وبين البدل من عشرة أوجه ، فإذا تبين أن تلك الحجج واهية ؛ بطل أصل التفريق ؛ لأن عطف البيان حينئذ وهم ، وليس بحقيقة .

١٠ ـ أن عطف البيان – عند التحقيق ـ لا وجود له ؛ لأنه لم يظهر بينه وبين بدل الكل فرق ، وقد عجز الجمهور عن إيجاد فرق ، فوجب أن يكون إياه .

١١ – أن مما يتعزز به القول الثاني : أن الحمل على الأول لا يكون إلا لأجل وصفية ، أو توكيد ، أو بدلية ، وما لم يكن كذلك لم يصح حمله على الأول إلا بحرف العطف ، فلا معنى لشيء خارج عن تلك الأمور .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق د . مصطفى أحمد النماس (ط الأولى ١٤٠٤ هـ) .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٠٦ هـ) .
- الأصول في النحو ، لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ) .
- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي (عالم الكتب - ١٤٠٥ هـ) .
- الإيضاح ، للفارسي ، مع المقتصد للجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ١٩٨٢) .
- البحر المحيط ، لأبي حيان (دار الفكر ١٤٠٢ هـ) .
- التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (دار الفكر) .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الجزء الثامن (مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ميكروفيلم ٢٣٦٣) .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الجزء السابع (مكتوب بالآلة الكاتبة) .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الجزآن الأول والثاني (مطابع الفرزدق بالرياض - ط الأولى ١٤٠٢ هـ) .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الجزآن الثالث والرابع (مطابع الفرزدق بالرياض - ط الأولى ١٤٠٩ هـ) .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الجزآن الخامس والسادس (مطابع الفرزدق بالرياض - ط الأولى ١٤١٥ هـ) .

- حاشية الدسوق على المغني (مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه) .
- حاشية يس على التصريح (دار الفكر) .
- الحجة للقراء السبعة ، للفارسي ، بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دار المأمون للتراث) .
- خزانة الأدب ، للبغدادي (دار صادر - الطبعة الأولى) .
- ديوان الأخطل ، شرح وتصنيف مهدي محمد ناصر الدين (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م) .
- ديوان رؤبة بن العجاج - ضمن مجموع أشعار العرب - تصحيح وليم بن الورد البروسي (منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط الأولى ١٩٧٩ م) .
- شرح الأشموني على الألفية ، مع حاشية الصبان (دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه) .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠ هـ) .
- شرح الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي (دار الكتب العلمية بيروت) .
- شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي (مخطوط بدار الكتب القومية برقم ١٣٧)
- شرح المفصل ، لابن يعيش (عالم الكتب - بيروت) .
- شرح المقرب « التعليقة » لابن النحاس ، تحقيق د . خيري عبد اللطيف عبد الراضي عبد اللطيف (مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع - ط الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م) .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق د . سلوى محمد عمر عرب (جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ١٤١٨ هـ) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى – مصر) .
- الكامل للمبرد ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي – القاهرة) .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون (عالم الكتب ١٤٠٣ هـ) .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي (الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، للبغدادي ، تحقيق علي محمد البجاوي (دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٣٧٢ هـ – ١٩٥٤ م) .
- المسائل البغداديات (المسائل المشكلة) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي (مطبعة العاني - بغداد) .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . علي جابر المنصوري (عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦ هـ) .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات (دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ) .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، للبكري ، تحقيق مصطفى السقا (عالم الكتب ١٤٠٣ هـ) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني (دار الفكر - ط الخامسة ١٩٧٩ م) .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، للعيني ، مع الخزانة (دار صادر ـ ط الأولى) .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ـ دار الرشيد للنشر – العراق ١٩٨٢) .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب ـ بيروت) .

الهوامش

١) شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٢) الكتاب ٢ / ١٨٢ .

٣) نفسه ٢ / ١٨٢ – ١٨٣ .

٤) نفسه ٢ / ١٨٣ .

٥) الارتشاف ٣ / ١٢٠ .

٦) بقوله : « قلت : أرأيت قولهم : يا زيد الطويل ، علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعني » الكتاب ٢ / ١٨٢ .

٧) قال سيبويه : « ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب واحد » الكتاب ٢ / ١٨٤ .

٨) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

٩) نفسه ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ .

١٠) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٤ / أ ، ٣٧ / أ .

١١) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

١٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ ، التصريح ٢ / ١٣١ ، الأشموني ٣ / ٨٦ .

١٣) الأصول ٢ / ٤٥ .

١٤) الإيضاح مع المقتصد ٢ / ٩٢٧ ، وانظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ ، التصريح ٢ / ١٣١ ، الأشموني ٣ / ٨٦ .

١٥) التصريح ٢ / ١٣١ ، الأشموني ٣ / ٨٦ .

١٦) المقتصد ٢ / ٩٢٧ .

١٧) شرح المفصل ٣ / ٧١ – ٧٢ ، وانظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ ، التصريح ٢ / ١٣١ ، الأشموني ٣ / ٨٦

١٨) شرح المفصل ٣ / ٧١ .

١٩) الأشباه والنظائر ٤ / ٨٦ .

٢٠) شرح المقرب « التعليقة » ٢ / ٧٩٥ ، وانظر : التصريح ٢ / ١٣١ ، الأشموني ٣ / ٨٦ .

٢١) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ .

٢٢) التصريح ٢ / ١٣١ .

٢٣) الأشباه والنظائر ٤ / ٩٥ .

٢٤) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ ، التصريح ٢ / ١٣٣ ، ثم قال : « لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه ، وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء ، وذلك لا يجوز ، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ، ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الإنس والجن » .

٢٥) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ ، المغني / ٥٩٧ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٨ – ٨٩ .

٢٦) الأصول ٢ / ٤٦ .

٢٧) شرح المفصل ٢ / ٧٢ .

٢٨) أي : وكان المقصود عائشة لا فاطمة .

٢٩) زيادة من الأشباه والنظائر ٤ / ٩٠ .

٣٠) شرح المفصل ٣ / ٧٤ .

٣١) المغني / ٩٠٨ .

٣٢) انظر : التصريح ٢ / ١٣٣ ، الصبان ٣ / ٨٨ .

٣٣) قال ابن السراج : « اعلم أن عطف كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما ، وهو مبين لما تجريه عليه ، كما يبينان ، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل إنه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو تعلية ، ولا ضرب من ضروب الصفات ،فعدل النحويون عن تسميته نعتا » .

وقال ابن خروف : « عطف البيان تابع كالنعت في المعنى ، وكالبدل في اللفظ ، أما كونه كالنعت فلأنه من تمامه ، والمقصود الأول ، وجيء بالثاني للبيان كالنعت ، وأما كونه كالبدل فلأنه جامد مثله » .

وقال ابن يعيش : « عطف البيان مجراه مجرى النعت ، يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه ، وإزالة الاشتراك الكائن فيه ، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت ، نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، بينت الأخ بقولك زيد ، وفصلته من أخ آخر ليس بزيد ، كما تفعل الصفة في قولك : مررت بأخيك الطويل ، تفصله من أخ آخر ليس بطويل ، ولذلك قالوا : إن كان له إخوة فهو عطف بيان ، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل » .

وقال ابن عصفور : « يبينه كما يبينه النعت » .

وقال خالد الأزهري : « وسمي بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه ، لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه » .

انظر : الأصول ٢ / ٤٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٩ ، شرح المفصل ٣ / ٧١ ، شرح المقرب « التعليقة » ٢ / ٧٩٥ ، الارتشاف ٢ / ٦٠٥ ، التصريح ٢ / ١٣٠ – ١٣١ .

٣٤) الصبان ٣ / ٥٨ .

٣٥) انظر بعض هذا في شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٣٦) انظر: شرح الكافية ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

٣٧) شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٣٨) شرح المفصل ٣ / ٧٢ .

٣٩) قال خالد الأزهري : « والغرض منه (أي : من البدل) : أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة ٣٩ ، بعد التوطئة لذكره ، بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، لإفادة توكيد الحكم ، وتقريره » . التصريح ٢ / ١٥٥ .

٤٠) الأشباه والنظائر ٤ / ٩٣ .

٤١) قال خالد الأزهري : « وسمي بيانا لأنه تكرار للأول بمزادفه ، لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه » .
التصريح ٢ / ١٣٠ – ١٣١ .

٤٢) حاشيته على الأشموني ٢ / ٨٧ ، قال خالد الأزهري : « ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل ، وقولهم : المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا ، دون اللفظ ، بدليل جواز ضربت زيدا يده ، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه » . التصريح ٢ / ١٥٥ .
يريد : أن من جعل البدل على نية طرح الأول يرد عليه أن الضمير يعود في مثل ذلك على غير مذكور .
قال يس : « قد يقال : يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ ، وإن كان من جملة أخرى ، وليس ذلك ببعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك » . حاشيته على التصريح ٢ / ١٥٥ .

٤٣) شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٤٤) نفسه ١ / ٣٣٧ .

٤٥) الأمالي النحوية ٤ / ٨٥ .

٤٦) التصريح ٢ / ١٣٠ – ١٣١ .

٤٧) إبراهيم / ١٦ .

٤٨) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٣٠ .

٤٩) نفسه ٢ / ١٣٠ .

٥٠) في الكتاب : ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره .

٥١) الشورى / ٥٢ – ٥٣ .

٥٢) بعده في الكتاب : وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك .

٥٣) ليست في الكتاب .

٥٤) التفسير من الرضي .

٥٥) في الكتاب : « وقال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو مالك بن خويلد الخناعي » .

٥٦) من البسيط ، و « تغلسيهم » : تسلبهم ، و « بطن عرعر » : موضع قبل عرفة ، وقيل : موضع بين نجد والمدينة على مشارف منازل بني أسد من جهة خيبر ، وقيل : موضع ما بين النباج وعوسجة قريبًا من قوْ ، ولا يبعد أنه ذلك الموضع الذي يسمى الآن بعرعر شمال الجزيرة ، فإنه جهة النباج ، وعمرو : هو ابن عبد مناف ، وهو الذي يسمى هاشما ، لهشمه الثريد للناس زمن المجاعة ، والعباس : هو ابن عبد المطلب ، قال البغدادي : « وإنما قال : ولدتهم ، لما بين هذيل وقريش من القرابة في النسب والدار ؛ لأنهم كلهم من ولد مدركة بن إلياس بن مضر » .
انظر : معجم ما استعجم ٣ / ٩٠٢ ، ٩٣٢ ، ١١٠٢ ، مراصد الاطلاع ٢ / ٩٣٠ ، الخزانة ٢ / ٣٦٠ .

٥٧) شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٥٨) نفسه ١ / ٣٣٧ .

٥٩) انظر : ص ٧ ، وما بعدها .

٦٠) إبراهيم / ١٦ .

٦١) انظر : ص ٢٩ .

٦٢) انظر : ص ١٢ .

٦٣) شرح الكافية ١ / ٣٣٧ .

٦٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٤٢ .

٦٥) من الكامل ، والأعضب : مكسور القرن ، وقد جعله المبرد بدل اشتمال ، وقال أبو علي : « جعل الخبر فيه عن المبدل ، دون البدل » ، قال البغدادي : « روعي المبدل منه في اللفظ بإرجاع الضمير إليه من الخبر ، ولم يراع البدل ، ولو روعي لقيل : تركا - بالتثنية - » .
انظر : ديوان الأخطل / ٤٤ ، الكامل للمبرد ٣ / ١٩ ، إيضاح الشعر ٢ / ٥١٧ ، الخزانة ٢ / ٣٧٢ .

٦٦) قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه « المستوفى » : « أولى ما يقال في « نعم الرجل زيد » أن زيدا بدل من الرجل ، ولا يلزم أن يجوز : نعم زيدا » ، وقال الفخر الرازي : « ومذهب سيبويه

أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية ؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك » .
انظر : التصريح ٢ / ١٣٣ .

٦٧) انظر : ص ١٢ .

٦٨) شرح الكافية ١ / ٣٠٠ .

٦٩) الزخرف / ٣٣ ، وانظر : شرح المفصل ٣ / ٦٧ ، شرح الكافية ١ / ٣٣٩ .

٧٠) شرح المفصل ٣ / ٦٧ .

٧١) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٠ – ٢٢١ .

٧٢) الأصول ٢ / ٤٦ .

٧٣) انظر : ص ١٥ .

٧٤) انظر شرح التسهيل ١ / ٣٣١ ، المساعد ١ / ٤٢٨ .

٧٥) شرح الكافية ١ / ٣٠٠ .

٧٦) الأعراف / ٧٥ .

٧٧) شرح الكافية ١ / ٣٣٩ .

٧٨) الكتاب ١ / ١٥٠ ، ٢ / ٣٣١ ، المقتضب ٤ / ٣٩٥ ، ٣٩٩ – ٤٠٠ .

٧٩) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ – ٣٣٠ .

٨٠) انظر : الكتاب ١ / ١٥٢ ، المقتضب ٣ / ١١١ .

٨١) بالضم على الحكاية ، والأولى أن ينصبه ؛ لأن حديث عن « أي » مطلقا ، لا عن « أي » المذكورة هنا .

٨٢) الأشباه والنظائر ٤ / ٩١ – ٩٢ .

٨٣) شرح المفصل ٣ / ٧٢ .

٨٤) الأشباه والنظائر ٤ / ٩٣ .

٨٥) الأشباه والنظائر ٤ / ٩٥ .

٨٦) المغني / ٥٩٧ .

٨٧) شرح المفصل ٣ / ٧٢ – ٧٣ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ .

وانظر قول الأندلسي : « أنه يجري في المعرفة والنكرة ، وعطف البيان لا يكون إلا معرفة على ما قيل » .
الأشباه والنظائر ٤ / ٩٥ .
ولا أدري لم جعل هذا فرقا بناء على ما قيل دون تحقيق ؟!

٨٨) شرح المفصل ٣ / ٧٣ ، المغني / ٥٩٣ .

٨٩) المغني / ٥٩٣ .

٩٠) الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ .

٩١) شرح المفصل ٣ / ٧٣ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ .

٩٢) الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ .

٩٣) شرح المفصل ٣ / ٧٣ .

٩٤) شرح المفصل ٣ / ٧٣ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ ، قال السيوطي في « الأشباه والنظائر » (٤ / ٨٧) : « قال الأندلسي في « شرح المفصل » : الثاني أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل ، بل بعضه ، أو مشتملا عليه ، أولا واحدا منهما ، وهو بدل الغلط.. الرابع : أن في البدل ما يجري مجرى الغلط ، وليس هذا في عطف البيان » .

٩٥) هذه زيادة من « الأشباه والنظائر » لم تذكر في أصول ابن السراج .

٩٦) الأشباه والنظائر ٤ / ٨٩ ، فأوهم أن العطف المذكور في العبارة الأخيرة هو عطف البيان ، وليس كذلك ، بل مراده في العبارة الثانية عطف النسق ، فقد قال : « ألا ترى أنك إذا قلت : زيد العاقل ؛ فالعاقل هو زيد ؟ وإذا قلت : مررت بزيد أخيك ؛ فأخوك هو زيد ؟ وإذا قلت : قام زيد وأخوك ؛ فأخوك غير زيد ؟ » ولا موجب لهذا الغلط عند السيوطي ؛ فإن بين العبارة الأولى وهذه العبارة (٢٥٨) صفحة . انظر : الأصول ٢ / ٤٦ ، ٢٠٥ .

٩٧) قال ابن يعيش : « عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، من حيث إن كل واحد منهما تابع ، وأن الثاني هو الأول في الحقيقة ، فلذلك تعرض – أي : الزمخشري – للفصل بينهما » ٣ / ٧٢ ، وقال ابن هشام : « كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص ؛ صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل ، مفيد لتقرير معنى الكلام ، وتوكيده ، لكونه على نية تكرار العامل » . قطر الندى / ٣٣٦ .

٩٨) الأشباه والنظائر ٤ / ٨٧ .

٩٩) المغني / ٥٩٤ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٨ .

١٠٠) فصلت / ٤٣ .

١٠١) المغني / ٥٩٤ .

١٠٢) إبراهيم / ١٦ .

١٠٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٧ .

١٠٤) يس / ٢٠ ، ٢١ .

١٠٥) المغني / ٥٩٥ .

١٠٦) الفرقان / ٦٨ ، ٦٩ .

١٠٧) المغني / ٥٩٥ .

١٠٨) يس / ٢٠ ، ٢١ .

١٠٩) المغني / ٥٩٥ .

١١٠) نفسه / ٥٩٦ .

١١١) المغني / ٥٩٦ .

١١٢) انظر : حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٧ .

١١٣) المغني / ٥٩٦ .

١١٤) نفسه / ٥٩٦ .

١١٥) حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٧ .

١١٦) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ ، التصريح ٢ / ١٣٣ .

١١٧) المغني / ٥٩٧ .

١١٨) انظر ص / ٨ .

١١٩) الأشباه والنظائر ٤ / ٩١ .

١٢٠) المنافقون / ١٠ .

١٢١) قال أبو حيان : « قال الزمخشري : « وأكن » بالجزم عطفا على محل فأصدق ...هذا مذهب أبي علي الفارسي ، فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا ، وهو أنه جزم « وأكن » على توهم الشرط الذي يدل عليه بالتمني ، ولا موضع هنا ؛ لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط » ، يريد قول سيبويه : « سألت الخليل عن قوله عز وجل : (فأصدق وأكن من الصالحين) ؟ فقال : هذا كقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فإنما جزموا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا » .
انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، الحجة ٦ / ٢٩٣ـ٢٩٤ ، العضديات / ١١٩ ، البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ .

١٢٢) للمرار الأسدي ، انظر البيت في : الكتاب ١ / ١٨٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٢٧ ، شرح الكافية ١ / ٣٣٨ ، وصدره في : الارتشاف ٢ / ٦٠٦ .

١٢٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٧ .

١٢٤) الكتاب ٢ / ١٨٤ .

١٢٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٩ .

١٢٦) شرح المفصل ٣ / ٧٢ .

١٢٧) نفسه ٣ / ٧٢ .

١٢٨) انظر : شرح المقرب المسمى التعليقة ٢ / ٧٩٦ .

١٢٩) الأصول ١ / ٣٢٥ .

١٣٠) شطر من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

إني وأسطار سطرن سطرا ..... لقائل .....

انظر البيت في : ديوانه / ١٧٤ ، الكتاب ٢ / ١٨٥ ، الأصول ١ / ٣٢٤ ، المغني / ٥٠٨ ، تعليق الفرائد / ١٣٢ / ب ، العيني ٤ / ١١٦ ، الخزانة ١ / ٣٢٥ ، وصدره في : المغني / ٥١٧ ، وعجزه في : المغني / ٥٩٧ ، تعليق الفرائد / ٧٨ / ب .

١٣١) الأصول ١ / ٣٢٤ .

١٣٢) انظر : شرح المقرب المسمى التعليقة ٢ / ٧٩٦ .

١٣٣) الأصول ١ / ٣٢٤ .

١٣٤) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ ، المغني / ٥٩٧ ، وانظر : الأشباه والنظائر ٤ / ٨٨ – ٨٩ .

١٣٥) المراجع السابقة .

١٣٦) المراجع السابقة .

١٣٧) المراجع السابقة .

١٣٨) من الطويل ، لطالب بن أبي طالب ، والشاهد : أن عبد شمس ونوفلا معطوفان على قولهما عطف بيان ، لأنهما لو

كانا بدلين لباشرهما العامل في التقدير ، فكان التقدير ، يا نوفلا ، وهذا لا يصح ، لأن نوفلا يجب بناؤه على الضم إذا نودي .

انظر صدر البيت في : الارتشاف ٢ / ٦٠٧ ، تعليق الفرائد / ٧٧ / ب ، التصريح ٢ / ١٣٢ ، الأشموني ٣ / ٨٧ .

١٣٩) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ .

١٤٠) التصريح ٢ / ١٣٢ .

١٤١) تعليق الفرائد / ٧٧ / ب .

١٤٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٨٧ – ٨٨ .

١٤٣) التصريح ٢ / ١٣٢ .

١٤٤) الارتشاف ٢ / ٦٠٦ .

١٤٥) حاشيته على الأشموني ٣ / ٨٧ – ٨٨ .

١٤٦) الصبان ٣ / ٨٨ .